كتاب المكاتب

اذا لم يرا لوطاء والدين قال وان شاهد الحمل فهو اجود لانه
اتفى للجهالة واقرب الى تحقق الرضا قال وان اشار بعد البيع الى حمل
من الزنا فالحق الطريق منه جاز ان يرد عوضه لانه تبين انه لم يكن على حمل
مسنى وجمع الطريق قلة استثنى في الكنز الحمل والجوز وفي
يرد الفاسد معناه عند البعض كرد المأة فلا مانع من العمل بالاطلاق

واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتبا

اما الجواز فلقوله فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وهذا ليس امرا بالايجاب
بالاجماع بل للاباحة انما قلنا من ندب من الصحيح وفي الحمل على الاباحة
الغاء الشرط اذ هو مباح بدونه اما الندبية فلحقه بهو والمراد
بالخير المذكور على ما قيل ان لا يضر بالمسلمين بعد الحق والاكتساب
يضر بالمسلمين فالافضل ان لا يكاتبه وان كان يصح لو فعله واما
اشتراط قبول العبد فلانه مال يلتزمه فلا بد من التزامه ولا بعتق الا
باداء الكل لقوله عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وفيه اتلاف
عشر دنانير فهو عبد وفلا عم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وفيه اتلاف
الصحابة وما اختاره فقيه بي وبعتق باداء الا ولم يقل المولى
اذا ادى فانت حر لان موجب العقد يثبت من غير التصريح به

كما في البيع ولا يجب حط شيء من البدل اعتبارا بالبيع قال ويجوز ان
يشترط المال حالا او مؤجلا ومنجما وقال الشافعي لا يجوز حالا والابد
من تعجيز لانه عاجز عن التسليم في الحال فيفسد لعدم الاهلية فيد الرق
بخلاف التسلم على اصله لانه اهل للملك فكان احتمال الفسخ ثابتا وبعد
الاقدام على العقد عليها فتثبت في الحال ظاهرا ما تلونا من غير شرط النجم
ولانه عقد معاوضة والبدل معقود به فاشبه الثمن في البيع في علم
اشتراط القدرة عليه بخلاف التسلم على اصلنا لان المسلم فيه معقود عليه
فلا بد من القدرة عليه ولان مبنى الكتابة على المساهلة فيحتمل الجهالة
ظاهرا بخلاف التسلم لان مبناه على المضايقة وفي الحال كما امتنع من الاطلاق
برد في الرق قال ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل الشراء
والبيع لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القبول والنظر
نافع في حقه والشافعي يخالفنا فيه وهو بناء على صلة اذن الصغير في التجارة
وهذا بخلاف ما اذا كان لا يعقل البيع والشراء لان القبول لا يتحقق
منه فلا ينعقد العقد حتى لو ادى عنه غيره لا يعتق وبسرقة ماله فيه ومن
قال لعبده جعلت عليك الف درهم اذا ادتها الى نجوما اقل النجم كذا فاذا ادتها
فانت حر وان عجزت فانت رهن فان هذه مكاتبة لانه اتى بنفس الكتابة
ولو قال اذا ادتها الى القاضي ثم ما دته فانت حر فهذه مكاتبة ايضا

Copyright © King Saud University